كلمة العماد عون قائد الجيش في مؤتمر "أمن الحدود والمنشآت الحيوية" 2023/5/30

الحضور الكريم

هل يصبح لبنان دولة نفطية؟

كان السؤال يُطرح همسا، لأنّ كل الظروف المحلية والإقليمية والدولية لم تكن عاملا مسهّلا للتوقّعات او حتى عقد الآمال على استخراج النفط من مياهنا واستثماره بما ينقذ اقتصادنا الوطني وينتشله من أزماته المتتالية. أما اليوم وبعد سلسلة استحقاقات مفصلية انعكست ايجابا على لبنان، من بينها إنجاز ملف ترسيم الحدود البحرية، الذي فتح مسار التنقيب عن النفط في مياهنا الإقليمية، عاد السؤال ليُطرح علنا مع كل الآمال والتوقّعات باستخراج النفط، لأنّ الاستعدادات لعملية الحفر تسير بسرعة وجديّة.

ورغم أن هذا المسار قد يستغرق سنوات للوصول الى النتائج المرجوّة، الا أنّ الخطوات المنجزة تُعتبر مهمة وأساسية، على أن يُصار الى إدارة هذا الملف واستثماره بالشفافية المطلقة وفق ما يخدم المصلحة الوطنية العامة، لأن هذه الثروة ملك لجميع اللبنانين الذين يتوقون الى استعادة ثقتهم بدولتهم ووطنهم.

أيها الحضور الكريم

انطلاقا من هذا الواقع المستجد، وفي ظلّ التحدّيات الراهنة الناجمة عن التعقيدات السياسية والاجتماعية والمالية، لا بدّ من مواكبة هذا الاستحقاق وتوفير كل مقوّمات النجاح له وبخاصة الأمنية منها، وهو الشق الذي يعنينا كمؤسّسة عسكرية، خصوصا وأن الجيش هو الجهة الوحيدة والرئيسية المكلّفة مراقبة المياه البحرية اللبنانية وحمايتها. من هنا، جاءت فكرة عقد مؤتمر "أمن الحدود والمنشآت الحيوية" لمناقشة التحدّيات التي ستواكب هذا الملف والحاجات المستقبلية لتوفير الأمن اللازم والحماية للمنشآت النفطية وتأمين البنى التحتية الضرورية لها كذلك تدريب الكوادر المعنية. كما أن هذا المؤتمر سيكون فرصة لتعاون القطاعين العام والخاص في هذا المجال انطلاقا من المسؤوليات القائمة على كلّ منهما.

تضع المؤسسة العسكرية كلّ امكاناتها وجهودها في خدمة إنجاح هذا الاستحقاق بالتعاون مع الوزارات المعنية طبعا، علما أن التعاون معها قائم منذ سنوات، وبخاصة هيئة إدارة قطاع النفط بهدف توفير الحماية للأنشطة النفطية، وتنسيق كلّ الجهود الهادفة الى حماية هذا القطاع ووضع الخطط والاستراتيجيات التي تتعلّق به.

ولا ننسى غرفة العمليات البحرية المشتركة التي تديرها القوات البحرية وتضمّ ممثّلين عن كل الجهات المعنية، وتتولّى التنسيق بينها بشكل مباشر في الأمور المتعلّقة بالشأن البحري. وفي هذا الإطار، تستكمل الوحدات

العسكرية المعنية في هذا المجال، وبخاصة القوات البحرية والقوات الجوية، تطوير قدراتها وتعزيزها لمواكبة هذا الاستحقاق، وذلك رغم الظروف الاقتصادية التي نمرّ بها، الا أن العزيمة والإيمان بقدسية المهمّة هما المحفّز لعناصرنا، فنراهم يوما بعد يوم يحقّقون الإنجاز تلو الإنجاز. كما ان الجهات الداعمة التي تؤمن بأن المؤسسة العسكرية هي الضامنة للأمن والاستقرار في لبنان، تضطلع بدور أساسي في تمكيننا من الاستمرار بمهماتنا، بفضل المساعدات التي تقدّمها لنا.

أيها الحضور الكريم

مع انطلاق الاستعدادات لأعمال الحفر والتنقيب، لا بدّ من توفير الظروف السياسية والأمنية الملائمة لمواكبته. كمؤسسة عسكرية، نعد بوضع كلّ جهودنا وقدراتنا وإمكاناتنا وجهوزيتنا بتصرّف هذا القطاع للوصول الى النتائج المرجوّة التي يعوّل عليها جميع اللبنانيين، على أمل أن تستقيم المؤسسات الرسمية وينتظم الوضع السياسي لإدارة هذا القطاع بحكمة وشفافية. فالأمن عامل أساسي في النمو الاقتصادي وهو مهمتنا الرئيسية، بانتظار تولّي الجهات المعنية مسؤولياتها هي أيضا.

نأمل لهذا المؤتمر التوصّل الى وضع تصوّر لخطّة وطنية موحّدة تهدف الى مواكبة هذا الاستحقاق وتوفير كل الدعم له وبخاصة الأمني، ما يسمح للجهات المعنية والشركات المنقّبة بالعمل ضمن جوّ أمني مستقر، ويساهم بتعزيز الثقة بنا كجهة قادرة على حماية هذا القطاع الوطني الحيوي ودعمه، عسى أن يكون بارقة أمل في ظل ما نعيشه اليوم، ويحقّق لأجيال المستقبل طموحاتهم وأحلامهم في وطن يستحقّ منا التضحية والنضال والترفّع عن الأنانية والمصلحة الشخصية من أجل بقائه، لا بل إنقاذه من أزماته وإعادته الى موقعه الطبيعي ودوره الريادي، وصولا الى استعادة الثقة به محليا ودوليا.

عشتم – عاش الجيش – عاش لبنان